الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية
(قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية)

م. د . همسه قحطان الجميلي(*)

ملخص

شهدت بعض البلدان العربية مع بدايات عام ٢٠١١حراكاً سياسياً ،أسهمت في تأجيجه وانجاحه عوامل ووسائل عديدة ، وتقف في مقدمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المتمثلة بفشل المشاريع التنموية ومعاناة الطبقات الفقيرة والظروف المعيشية الصعبة ،ومظاهر الاستبداد السياسي ،ولم تفلح الخطوات الاصلاحية التي تبنتها بعض تلك الانظمة ، ولاسيما بعد عام ٢٠٠١والتي وصفها البعض خطوات يائسة في اطالة عمر هذه الانظمة التي استمرت في اتباع سياساتها التمييزية والتهميشية مع فئات الشعب المختلفة .

وقدقامت فئة الشباب بالدور *المهم* كقوة فاعلة في هذاالحراك الذي اطلقت عليه تسمية ثورة الشباب والتي *أسهم* في انجاحها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتحول قيم المجتمع الافتراضي الى قيم واقعية، وتباينت مواقف القوى الخارجية تجاه هذا الحراك بين مؤيد – داعم ،ومعارض – رافض مثل موقف تركيا وايران ،وتدخل قوى كبرى *والتي* استخدمت القوة العسكرية ضدالنظام الليبي ، الامر الذي يستدعي اخذ حالة كل بلد وظروفه وخصوصيته بنظر الأهتمام .

Summary

The begining of 2011 witnessed political movements in many Arabian Countries .Elements and resources took part in stirring up these movements , at the top of these elements come the interior economic and social conditions which represented in the failure of developments plans, the suffering of low-income class and its hard living conditions ,besides the forms of political autocracy. The reforms adopted by some regimes after the year 2001 which considered desperate steps to prolong the lifetime of these regimes according to some researchers did not thrive .And the regimes persistin adopting their discrimination and marginalization policies against divers people factions. Groups of youth played the main role as active force in the movement which called youth revolution which succeeded through using of the instrumentsof social interconnection, thus the values of hypothetical society transformed to realistic.Theattitudes of outside powers towards the political movement varied between advocation and support , and disagreement and rejection (Turkey and Iran) . Great powers intervene and used military force against Lybianregime ,and that require taking into consideration the case , condition

(*) **كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.**

المقدمـــــة

أسهمت عوامل عدة في قيام الحراك السياسي في المنطقة العربية اواخر ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، اذ عانت فئة الشباب في المراحل العمرية بين (١٥-٢٩) سنة ، أشكالاً متعددة من الأقصاء والتهميش مما جعلها متذمرة من الأوضاع السائدة ، وعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية ، الا انها قد شهدت في الوقت نفسه عدم عدالة في منظومة التوزيع للثروات ، اذ أستأثرت فئة صغيرة ذات أرتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروات ، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية ، وقد تزايدت تلك الظاهرة التي أسفرت عن تردي الأوضاع الأقتصادية والمعاشية للمواطنين بداخل دولهم ، بالتزامن مع توجه الدولة نحو تبني آليات السوق والتجارة الحرة وتراجع دورها الأقتصادي والأجتماعي، كما عانت المنطقة العربية من القمع والاستبداد وغياب الحقوق والحريات وأنتهاكات واسعة لحقوق الأنسان ، مع تركز السلطة السياسية في نخب صغيرة مرتبطة بالحزب الحاكم أو الأسرة الحاكمة ، وقد أدت هذه الحالة التي شهدتها المنطقة العربية الى خروج عدد كبير من الحركات الأحتجاجية ، بعضها ذات طبيعة سياسية أو أجتماعية والأخرى ذات صبغة دينية أو عرقية.

ومن ناحية أخرى فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الأندماج الوطني بين مكونات مجتمعاتها المختلفة (الدينية والعرقية) ، وتعرضت معظم هذه الاقليات في العالم العربي لمظاهرالأقصاء والتهميش الثقافي والأجتماعي مع تزايد مظاهر القهر السياسي والأجتماعي في العديد من الدول العربية وتصاعد دور بعض القوى الأقليمية ، فبدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية ، أو مطالبة بعضها بالأنفصال بشكل جزئي أو كلي عن الدولة الأم، وأخيراً أسهم التدخل الخارجي المتصاعد للقوى الأقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والأنقسام التي تشهدها المنطقة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في الوقت الذي تعيش فيه الأنظمة السياسية العربية من أزمات متعددة الجوانب (سياسية ، أقتصادية ، أجتماعية) والتي تعد في أحد أهم أسبابها هو فشل أغلب الأنظمة التي شهدت الحراك السياسي في عام ٢٠١١ من فهم أسباب هذا الحراك ومحاولة الوقوف عند أهم المطالب وإصلاح أخطر المشاكل حتى تتجنب تكرارها في المستقبل ، فضلاً

عن معرفة أهم القوى الفاعلة في هذا الحراك والذي يأتي في مقدمتها (فئة الشباب) الذي لايستطيع أي نظام سياسي من ان ينكر دور هذه الفئة في هذه المجتمعات ومطالبتها المستمرة في التغيير والأصلاح مع مساهمة قوى المجتمع الأفتراضي ووسائله في هذا الحراك الذي اصبح أيضاً عامل مهم وضاغط على الأنظمة السياسية ولايمكن إنكار وجوده في اي فعل مجتمعي اخر .

اما عن المواقف الأقليمية وتحديداً موقف كل من (تركيا ، وايران) هي محاولة للوقوف عند دور هذه القوى الأقليمية غير العربية في المنطقة مقابل ضمور وضعف المواقف الأقليمية العربية ومحاولتها اي كل من (تركيا ، وايران) توظيف هذا الحراك خدمتاً لمصالحها وهذا ماظهر واضحاً في المواقف المتباينة تجاه الدول التي شهدت الحراك السياسي ، في المقابل كان أختلاف المصالح والرؤى والتوجهات أيضاً سبب في تأرجح مواقف القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذا الحراك .

هدف البحث

الهدف من هذا البحث هو بيان أهم العوامل الداخلية التي قادت الى الحراك السياسي في بلدان المنطقة بالتركيز على العوامل الأقتصادية والأجتماعية والسياسية المتمثلة بالنسب العالية للبطالة والفقر ، وعدم المساواة وتكافؤ الفرص ، وفشل المشاريع الأصلاحية وتآكل شرعية هذه الأنظمة ، مع بقاء أعتماد هذه الأنظمة ثقافات وأطر تقليدية ، وحرمان الكثير من الأفراد عن التعبير عن حرياتهم ، مع التركيز على دور أهم القوى التي قادت هذا الحراك ، ودور المجتمع الأفراضي ومحاولة نقل قيمه على أرض الواقع الذي ساعد على نجاح هذا الحراك في تحقيق اهدافه بسرعة .

كما يسعى هذا البحث للوقوف عند أهم المواقف الأقليمية والدولية التي تأرجحت بين مؤيد ومعارض لهذا الحراك ، وبالتالي إختلفت المواقف تجاه هذا الحراك بين الدعم والتأييد ، والصمت او الرفض سواء على المستوى الرسمي او الشعبي .

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث في محاولة فهم والتركيز في أهم العوامل الداخلية التي قادت الى الحراك السياسي وأهم المواقف الأقليمية والدولية اذ كيف ساهمت العوامل الداخلية في قيام الحراك السياسي ؟ وماهي أهم القوه الفاعلة في هذا الحراك ؟ وماهو دور المجتمع الأفتراضي في هذا الحراك ؟ وماهي أهم المواقف الأقليمية والدولية تجاه هذا الحراك ؟ .

فرضية البحث

هناك عوامل داخلية أسهمت في اشعال فتيل الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية،مقابل تذبذب في المواقف الاقليمية والدولية تجاه هذا الحراك وفقا للمصالح الخاصة لتلك الدول .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج السسيولوجي الأجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول الى النتائج الحقيقية لهذه الفرضية .

هيكلية البحث

تحددت هيكلية البحث بالمحاور الأتية :

المحور الأول : العوامل الداخلية للحراك السياسي .

المحور الثاني : القوى الفاعلة في الحراك السياسي .

المحور الثالث : دور المجتمع الأفتراضي في الحراك السياسي .

المحور الرابع : الموقف الأقليمي من الحراك السياسي (تركيا وايران : أنموذجاً) .

المحور الخامس : الموقف الدولي من الحراك السياسي .

المحور الأول

العوامل الداخلية للحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية

لقد أسهمت عوامل داخلية عدة في قيام الحراك السياسي المعاصر في الدول والمجتمعات العربية، ولعل أبرزها :

أولاً– العامل الأقتصادي والأجتماعي

أخفقت اغلب الانظمة العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الأجتماعية ، بالرغم من الثروات المادية الهائلة التي تتمتع بها دولها ، اذ بقيت قطاعت واسعة من شعوب تلك الانظمة تعاني من الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق ، مع استمرار اتساع الفجوة بين الطبقات في المجتمع الواحد ، و تفاقم المشاكل الأقتصادية

والأجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع ، وانتشار نخب صغيرة الحجم مرتبطة بالسلطة ([١])، ففي تونس كشفت عن الكثير من التقارير بارتباط نصف النخبة التجارية التونسية بالرئيس التونسي السابق (زين العابدين بن علي) عن طريق اسرته او علاقات القرابة والمصاهرة معها، واصبحت هذه الشبكة تعرف في تونس ب "العائلة " ،مع بقاء المؤسسات الحكومية نظيفة نسبيا من ظاهرة الفساد والرشاوي ([٢])، على عكس الوضع في ليبيا الذي تصنع النظام الحاكم لشعبه الفقر والشح لسنوات طويلة ، ابتداءا من السلع الاستهلاكية الى الرعاية الطبية الاساسية ، واضعاف الخدمة المدنية، مما ادى الى انتشار الفساد على نطاق واسع فيها ،و دفع الافراد الى اللجوء الى علاقات القرابة للوصول الى السلع الاساسية والخدمات .([٣]) اما في مصر فشل النظام الحاكم في استيعاب المطالب الشعبية وموجة الاحتجاجات التي بدأت منذ عام ٢٠٠٥ ، والتي شملت مختلف المجالات حتى المواقع الحكومية ،بعد ما شعر الافراد بالظلم وعدم المساواة وتكافؤ الفرص وحالات الاحباط المستمرة وعدم الرضا ،وقد عد البعض هذه المطالب فئوية في الغالب وليست سياسية لأنها تعبر عن مطالب اجتماعية احتجاجية لم يكن هدفها الاساس هو اسقاط النظام السياسي .[٤] و تزايدت مظاهر الفقر والتهميش واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، واخذت تتصاعداً وتيرة الأحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع مع أتجاه تلك الانظمة إلى تبني سياسة التحرير الأقتصادي وأقتصاد السوق في السنوات الأخيرة نتيجة للضغوط الخارجية ، وما تسبب في تراجع دورها الأقتصادي والأجتماعي بشكل ملحوظ ،اذ اصبح دور الدول تنظيما فقط في المشاريع الانمائية التي شهدتها بعض الدول العربية بفضل مبادرات ومشروعات منفذة من منظمات المجتمع المدني والشركات الرأسمالية الكبرى، ولم تحقق هذه الاهداف الانمائية الغرض الاساس وهو تقليل نسبة الفقر الى ٥٠%، لان الامر يتطلب تدخل الدولة لاعادة توزيع الموارد مما اثر بالسلب على قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة ،([٥]) وبذلك نجد مطالب القوى الثائرة كانت متشابهة الى حد بعيد في اغلب الدول العربية التي شهدت هذا الحراك لاحقا ، وهو التركيز على العدالة الأجتماعية وتوفير فرص العمل والقضاء على البطاله وتحسين الظروف المعيشية

ووضع سياسيات للحد من الغلاء و تنظيم هيكلية العلاقه بين الدولة والقطاع الخاص بما لا يضر الطبقات الفقيرة . ([٦])

ثانياً– العامل السياسي

أدى أمتناع الانظمة العربية عن تبني أصلاحات سياسية حقيقية إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية مع ضعف الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعد ما تعرضت اغلب الانظمة العربية منذ نهاية الحرب الباردة لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لكي تتبنى أصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي الى اطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الاحزاب والجمعيات والاتحادات و وضع آليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والاعلام ، الا أن هذه الانظمة أكتفت بأدخال بعض الأصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية ، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب،والكويت ،ومصر ،الا انها اعتمدت على مجموعه واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والأدارية لتقييد الحريات والأحزاب والأعلام ومنظمات المجتمع المدني .([٧]) مقابل ازمة في شرعية هذه الانظمة التي اعتمدت عليها لسنوات طويلة بعد ما زاوجت بين مصادرها الثلاثة (تقليدية ،كارزمية ،عقلانية) وتنقلت عبرها ،مع العجز في استيعاب التحول المجتمعي النوعي من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية كي تسهم في بناء قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث الا وهو مصدر(العقلاني القانوني الدستوري) فظلت هذه المصادر على تنوعها غير قادرة على ملئ فراغ الشرعية بعد ما تاكلت مصادر الشرعية الاخرى بتغير طبيعة القوى المجتمعية وعلاقاتها .([٨]) و نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشان العام خاصة من ابناءالطبقة الوسطى المتعلمة الى المشاركة من خلال قنوات بديلة وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت الى اهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية ،([٩]) ولاسيما بعد ان تم تحييد هذه الطبقة عندما بدأت تشعر هذه الانظمة بخطرها عليها ، وبالتالي ضرورة اخراجها من السياسه لضمان استقرارها ، ([١٠]) فنشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية حركات اجتماعية رفضت المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها هذه الانظمة على

معارضيها ، وتبنت خطاباً يتجاوز المطلب الاصلاحي التدريجي ، وأخذت تطالب بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الجماهير في مواجهة النخب الحاكمة ([١١])

ثالثاً– عامل الاندماج الوطني

اعاقت اغلب الانظمة التي شهدت موجة الحراك السياسي مع بداية عام ٢٠١ عملية الاندماج الوطني فيها واضرت بتطور البنى الاجتماعية وعطلت مسار الحداثة في المجتمع ، اذ ظلت هذه الانظمة تحتكم وتعمل وفق ثقافات واطر تقليدية معينة (كالعائلة ،العشيرة ،المنطقة،الطائفة ،المذهب ، العرق) لأنها جيرت هذه البنى لصالحها ،وفي الوقت نفسه السيطرة على التطورات في داخلها ،وتكيفت هذه البنى مع هذه الادوار لتعزيز مكانتها داخل هذه الدول ([١٢]) بل ذهبت بعض الانظمة كما هو الحال في (اليمن) الى ابعد من ذلك عندما تم دمج القبيلة على مستوى السياسة الوطنية ،فجهاز الحكم كان يؤسس على اساس التوازن بين مصالح القبائل والاسر المعروفه ،وكلما ضعفت هذه الانظمة كلما ازداد اعتمادها على هذه البنى والعصبيات القبلية فيها ([١٣])، مقابل قيام هذه الانظمة بحجب الحريات الثقافية والدينية وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وثقافاتها وعقيدتها كما حدث في حالة الاكراد والشيعة في العراق ، فكثيراً ماتعرضت الاقليات العرقية والدينية والاثنية في العالم العربي الى ممارسات تمييزية اثرت ليس فقط في وضعها الثقافي ، ولكن في وضعها السياسي والاقتصادي ، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان والشيعة في العراق والخليج العربي ولبنان ،فمنعت هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني امام انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية ، وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي هذه بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية الى التعبير عن مطالبها والبحث عن حقوقها ، بل اخذت تطالب الى ابعد من ذلك في حالة استمرار شعورها بالغبن والتمييزهو الانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دولة جديدة([١٤])

المحور الثاني

القوى الفاعلة في الحراك السياسي

على الرغم من خصوصية كل دولة شهدت الحرك السياسي مع بداية عام ٢٠١١ في مسألة عدم وجود قيادة وبرنامج ثوري واضح المعالم ، الا ان هذا الحراك أسهمت فيه عدد

من القوى الرئيسية من احزاب وجماعات وشخصيات سياسية ونقابات واتحادات طلبة وعمال ومؤسسات الحقوق المدنية،ومؤسسات اعلامية،وبدأت تتبلور توجهات هذه القوى وادوارها واليات تعاملها مع هذا الحراك الشعبي ،([١٥]) وتعد القوى الليبرالية هي القوى التي مهدت وقامت بهذا الحراك التي تمثل الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة ،والتي تؤمن بالدولة المدنية ،وبالحريات العامة ،وبفصل الدين عن الدولة والتي كان لها موقف ضد ظلم الانظمة التسلطية والتمرد عليها قبل ان تتبلور هذه الاحتجاجات عام٢٠١١ ، وتمتلك هذه القوى تأثيرا قوية ومؤثرا في الشارع العربي في اغلب الانظمة التي شهدت هذه الاحتجاجات ، وفي مقدمة هذه الفئات هم الشباب .([١٦]) الا ان تلك الانظمة لم تأبه لحراك افتراضي شبابي او لتحركات معارضة متفرقة وموسمية خلال تلك المرحلة ،اذ كانت مشغولة في الظلم والفساد والحفاظ على الوضوع القائم ،ومطمئنة بسيطرتها على الامور ،([١٧]) اما قوى الاسلام السياسي التي شاركت في هذه الاحتجاجات ولكن متأخرا ،([١٨]) الاان كان لها الدور الكبير في قيادة الحضور الميداني للحراك الشعبي لما لها من قدرات وخبرات وتدريبات ومصادر وشبكات تمويل داخلي ،وحافظت هذه القوى على الحد الادنى من الظهور الاعلامي وتزعم الحراك الشعبي ، بل سعت الى تأكيد عفويته وشبابه ،واكتفت بالعمل الميداني الصامت لمنع الفتنه والتشتت ، بل حملوا شعارات الاصلاح السياسي الديمقراطي الشامل، وانهم لا يريدون الاستئثار بالسلطة ،وانما التأكيد على التعددية والمشاركة ،([١٩]) عندما انطلقت الدعوات الى هذه الاحتجاجات من خلال الشبكات الالكترونية ، اذ حاولت هذه الانظمة التعامل معها في بداية الامر بشئ من التهاون والتسامح ،لكن عندما بدأت تشعر ان هذا الحراك كبير وكثيف ومستمر هاجمته بعنف مستخدمة مختلف الوسائل المادية والامنية والاعلامية ([٢٠])

كما أسهمت عدد من قوى ذات ارضية طائفية وقبلية ومناطقية بدور مهم في الحراك الشعبي التي شهدته هذه الانظمة ، فقد شهدت دول تعاني استقطاباً قبليا او مناطقيا مثل ليبيا والبحرين واليمن حراكاً اوسع على ارضية مناطقية أو طائفية ،ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ، الاانها مثلت قواها الرئيسة، و تشابهت مطالبها بشكل كبير، اذ ركز المتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك

بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الاحتجاجات في اطار طائفي ، كما حدث في اليمن والبحرين او في اطار مناطقي كما حدث في ليبيا ([٢١])

أما عن دور الأحزاب والقوى السياسية الاخرى فقد اعلنت تضامنها ومساندتها للانتفاضات الشعبية الا ان دورها كان تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية ، فلم تبادر النخب السياسية بالدعوه الى هذه الانتفاضات ذات الشعبية ، بل في بعض الاحيان تأخرت في الاعلان عن تأييدها للقوى الشبابية كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية ، ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وأنضمام كتل أجتماعية مهمة اليها تراجعت الاحزاب عن حذرها وتخوفها واعلنت التحاقها بالحراك الشعبي ، وقد رأى البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الأحتجاجات الشعبية وقيادتها وأختطافها لصالح مصالحها الخاصة([٢٢])

المحور الثالث

دور المجتمع الافتراضي في الحراك السياسي

أسهم الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي في استبدال ادوات الاحتجاج التقليدية الى اخرى جديدة تسبح في الفضاء المعلوماتي في الحراك الجماهيري الذي شهدته المنطقة عام ٢٠١١ ،اذ أسهم (المجتمع الفتراضي) في خلق وسائل جديدة للاحتجاجات من خلال الفضاء المعلوماتي ،ووسائل الاتصال الرقمية التي اعادت النظر في الاحتجاجات الاجتماعية وذلك من خلال عدة اوجه منها ([٢٣]):

- البنية المعرفية للنشطاء الجدد : فمرجعية التفاعل في المجتمع الافتراضي هي مرجعية معرفية ، لان الذي حرك الاحتجاج عبر الانترنيت هم النشطاء الجدد او النخب المعلوماتية ،وهؤلاء النخب اعادوا النظر في المفهوم الطبقي التقليدي ، اذ شكل هؤلاء النشطاء وحتى الجمهور المتفاعل والمشارك في الاحتجاجات طبقات جديدة من النخب السياسية ،ولعل هذه النخب هي التي قامت بتعبئة الاحتجاجات التي ظهرت في بعض الدول العربية .
- مرونة التفاعل : المرونة في القدرة على توحيد الاهداف العامة للاحتجاج على ساحة الانترنيت ،فمرونة التفاعل الشبكي أدى دور كبير في تنظيم الاحتجاجات والانتقال من المجتمع الافتراضي الى المجتمع الواقعي .

وقد مرت مرحلة الانتقال من المجتمع الافتراضي الى الواقعي بمراحل عدة وهي: ([٢٤])
مرحلة الدعوة الى الاحتجاجات :اذا بدأت الدعوة الى الاحتجاجات التي حدثت عبر مواقع التواصل الاجتماعي ،وتبنى هذه الدعوة مجموعه من النشطاء الذين يمكن تسميتهم بنخب (المجتمع الشبكي)، والمجال العام الافتراضي الذي تشكل على خلفية الدعوة لهذه الاحتجاجات هو ليس مجالا مغلقا بل كان مجالا مفتوحا لا يتعامل مع انساق اجتماعية محددة ، ولكنه تعامل مع نسق اجتماعي مفتوح يتأثر ويتجاوب مع الاخرين .

١- التعبئة والحشد الافتراضي الداعم للاحتجاجات : تقاس قوة الحركات الاجتماعية بقدرتها على تعبئة العديد من المطالبين بالحقوق بما يشكل مصدر ضغط والسعي نحو تحقيق الاهداف ،وكان للانترنيت القدرة على تعبئة الجماهير من خلال الارتباطات المشتركة والمتشكلة بين الافراد ،ووسائل البريد الالكتروني وغيرها من الوسائل،وتحولت التقنية التي شكلها الانترنيت الى قوة اتصالية عبر الشبكات الاجتماعية تمكنت من تعبئة الرأي العام للمطالبة بالحقوق المنقوصة في الواقع،وعملية التعبئة هذه مرت بعدة مراحل :

- مرحلة الانضمام للمجموعات الشبكية :اذ شكل النشطاء مجموعات عبر مواقع الشبكات وهذه المجموعات بلورت اهداف ورفعت شعارات تحدد المطالب الجماهيرية .
- مرحلة بلورة الاهداف من خلال الحوارات المتواصلة حول قضايا الاصلاح المرتبطة بحركة الاحتجاجات .
- مرحلة المشاركة ،ويقصد بها الدور الايجابي لاعضاء الشبكات والاستجابة لتلك الاهداف والمطالب .

اما اهم الاليات التي استخدمت لتعبئة الافراد هي ([٢٥])

- مجموعات الفيس بوك : اذ كانت هنالك عدة صفحات على هذا الموقع الذي شكلها النشطاء السياسيون من النخب الشبابية نجحت في تعبئة الحشود والدعوة الى التظاهر والاحتجاج .

- الرموز والشعارات :الشعارات التي تحرك بها المتظاهرون ،وهذه الشعارات تولدت افكارها في الانترنيت ،فضلاً عن صور الفديو واليوتيوب لتحريك مشاعر الجماهير واستمرارية تجميع الحشود والنزول الى الشارع .
- الهاتف المحمول : فمن خلال الرسائل النصية يمكن التواصل مع عدد كبير من المتفاعليين الذي أسهم في تعبئة الجماهير من غير المستخدمين للشبكة الالكترونية ايضا ،كما أسهم في الربط بين المحتجين ونشطاء المجموعات .

٢- التحول من الحشد الافتراضي الى الواقع : تباين جمهور الحشد الافتراضي المتشكل عبر المجتمع الافتراضي الى انواع مختلفة منهم (النشطاء) والذي يقصد بهم الافراد الذين يقومون بتأسيس الصفحات والمجموعات وارسال الدعوات الى المجموعات الاخرى ،(الجمهور المتفاعل) وهم الافراد الذين يستقبلون هذه الدعوات ويرسلونها الى اصدقائهم ،مع ملاحظة ان فكرة القيادة في الحشود الافتراضية او الزعامة مفقودة ، اذ كانت تدار تلك التجمعات من قبل مجموعات عديدة ،(الجمهور المتعاطف) هذا النمط من المتفاعلين يكتفي باستقبال الدعوات والاقتناع بأهدافها ، ولكن لا يتحرك نحو التحول من المجتمع الافتراضي الى الواقعي .

ومن القيم التي انتقلت من المجتمع الافتراضي الى المجتمع الواقعي هي ([٢٦])

١- قيمة التحرر :هذه القيمة انتقلت الى المجتمع الواقعي فنجد ذلك من خلال جرأة الشعارات التي رفعت في اغلب الاحتتجاجات التي حدثت .

٢- قيمة قبول الاخر : اذ ان تفاعلات الانترنيت تعتمد بدرجة كبيرة على التسامح في التعامل مع الاخر سواء المختلف في الدين او النوع او غيرها ، فلا يهم عبر شبكة الانترنيت هوية المتفاعل هذه القيمة نجدها انتقلت الى المجتمع الواقعي .

٣- قيمة تخطي الاديولوجية :اذا ان المجال العام الافتراضي يتخطى حدود الاديولوجيات الضيقة ،فالمجتمع الافتراضي جمع بين الاتجاهات الدينية

واليسارية واليمينية وغيرها ، وهذا لا يعني لا توجد اديولوجيات خاصة ، لكن المجتمع الافتراضي تجتمع فيه هويات تختلف فيها النعرات الاديولوجية ،هذه القيم انتقلت الى المجتمع الواقعي في بعض الاحتجاجات التي تخطت حدود الاتجاهات المختلفه.

٤- قيم التنظيم : يلاحظ على النخب الشبكية تمتعها بدرجة كبيرة من التنظيم والذي انعكس بشكل كبير في كيفية تنظيم الافراد وحشدهم في المجتمع الواقعي، والوصول الى اهدافها بسرعه وهو تغيير بعض الانظمة السياسية .

٥- قيمة تفتت القيادة :اذ انتفلت هذه القيمة الى المجتمع الواقعي بعد ما تحركت النخب الشبكية بصورة جماعات وليس افراد فلا وجود لصورة الزعامات بالمعنى التقليدي داخل المجتمع الافتراضي ،وقد نجح المتفاعلون في نقل هذا المبدأ الى الاض الواقع في التظاهرات والاحتجاجات .

٦- قيمة المواطنة : دفعت الحقوق المنقوصة للمواطنة على ارض الواقع الى تحصن الافراد بمواطنة المجتمع الافتراضي يمارسون من خلالها حقوقهم الواقعية المنقوصة ،ومحاولة نقلها الى ارض الواقع من خلال التأثر بتجارب شعوب اخرى ودور المواطن ومفهوم المواطن

المحور الرابع

الموقف الأقليمي من الحراك السياسي (تركيا وإيران : إنموذجاً)

أولاً – الموقف التركي

تمثل الموقف التركي من الاحتجاجات في المنطقة العربية على مستويين ، الاول على مستوى الرأي العام الذي انقسم بدوره الى اتجاهيين، الأول : ذو نزعه اسلامية يؤيد حركة الاحتجاجات الشعبيه على ممارسات الانظمة القمعية ، وينطلق هذا الاتجاه من ان تركيا جزء من منطقة الشرق الاوسط وترتبط مع العالم العربي برباط حضاري لا يمكن تجاهله ، لذلك هم مع التدخل التركي لمساندة هذه الاحتجاجات ، والثاني : علماني يؤيد هذه

الاحتجاجات لكن هو بالضد من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، ويأتي في مقدمة ذلك حزب الشعب الجمهوري العلماني اكبر الاحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ، ولكن الموقف الرسمي التركي لم يكن متطابق مع كل تلك الاحتجاجات ، اذ تنوع وفقاً لخصوصية كل حاله وحسب مصالحها وعلاقاتها مع تلك الدول ،([٢٧]) فأتسم بين القلق تجاه الاحداث في تونس ،وبين الوضوح والتدخل في مصر، والتحفظ في ليبيا ،والحذر في البحرين ،والتخبط والازدواجية في سوريا ،هذه المواقف التي تنوعت واختفت من حالة الى اخرى دفع البعض للحديث عن البرغماتية التركية في التعامل مع الاحداث ،([٢٨]) ويستند تنامي الدور التركي الى نظرية العمق الأستراتيجي، التي تعد أن موقع تركيا وتأريخها يجعلانها مستعدة الى التحرك الايجابي في جميع الاتجاهات ، وتحديداً جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها ، لذلك توجب عليها أنهاء القطيعة لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها التي أستمرت عقوداً طويلة ، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الأنطواء والعزلة داخل(هضبة الأناضول) وتتصرف كدولة هامشية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ([٢٩])

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في العام ٢٠٠٢ ، عاد الاتراك بقوة كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الاوسط وجوارهم الجغرافي ، فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي، الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الاطلسي ولاسيما بعد أن اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثيرة في سبيل حفظ الامن الاطلسي والغربي ولم يجنوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من أقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي ، فما كان عليهم سوى تلمس طريق جديد يقود الى وجهة مشرقية وأسلامية([٣٠])

اتبعت تركيا في أستراتيجيتها منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم سياسة القوة الناعمة والتمدد شرقاً وجنوباً ، وتمكنت من أبرام أتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية بهدف تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي ، ولاسيما مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر، لذلك يمكن القول بأن وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، شكل نقطة تحول مفصلية في السياسية التركية ، وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى ان رفض البرلمان التركي نشر القوات الامريكية في الاراضي التركية أثناء الغزو الامريكي للعراق

كان بداية أرهاصات هذا التحول ، لكن جذور التحول ترجع الى ان الدولة التركية وجدت نفسها مضطرة الى أن تعدل وتطور توجهاتها السياسية الخارجية ، نظرت للتغيرات التي طرأت على العالم منذ أنتهاء الحرب الباردة ، فعملت على تقديم أسلام ليبرالي فاعل ومؤثر ومشارك وصاحب رؤية ومشروع يزداد حيوية ونشاطاً ويرتكز الى مقولات الاصلاح السياسي مع بروز مجتمع مدني يؤكد نفسه يوماً بعد أخر في مواجهة الدول المركزية المتخندقة ، ويدعم ذلك أقتصاد حيوي متنامي بات يحتل مكاناً بين الاقتصاديات الكبرى في العالم .([٣١])

وقد شهدت السنوات الاخيرة تزايداً ملحوظاً للدور التركي في منطقة الشرق الاوسط وصل الى حد النجاح في التوصل الى اتفاق يسهم في تسوية الملف النووي الايراني، من خلال الوساطة (التركية – البرازيلية) لتبادل الوقود النووي الايراني على الأراضي التركية ، وليس ببعيد على السياسة التركية أذ سبق أن أدت دور الوسيط بين سوريا وأسرائيل في المفاوضات غير المباشرة والتي توقفت بسبب العدوان الأسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠٠٧ ، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لأحتواء الأزمة التي نشأت بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات أيلول عام ٢٠٠٩ على خلفية أتهامات وجهتها الحكومة العراقية لدمشق ، وأمتد الحراك التركي الى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر. ([٣٢])

أن محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط تعود الى حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد أنهيار النظام الأقليمي العربي والتفكك والتردي الذي أعترى الوضع العربي ، وتحديداً بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،فلقد أدرك قادت حزب العدالة والتنمية ،أهمية الشرق الأوسط ،بوصفه مجالاً جغرافياً يقع في جوار تركيا ، ويمكن لها أن تؤدي دوراً أقليمياً محورياً من دون الأصطدام بقوى عالمية ممانعة اذ يمكن القول ان الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الامريكية ، لانها تعده يشكل ثقلاً موازيا للدور الأيراني في المنطقة الذي يلقى معارضة الولايات المتحدة ، كما أن تركيا تحظى بصورة أيجابية لدى شرائح عربية واسعة تبدي أعجابها بالنموذج التركي الذي نجح في حل أشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة مع نجاحات تركيا الأقتصادية ، وعليه تستند الى تقبل دول المنطقة للتعاون معها بسبب الموقع والذاكرة التأريخية المشتركة ، بوصفها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلاً لأدوار قديمة ، الامر الذي يمنحها مكانة جديدة ودوراً مهماً في

لعبة التوازنات والتناقضات الأقليمية ، ويجعلها شريكاً فاعلا في رسم بعض السياسات في المنطقة ، ويكشف واقع الحال أن تركيا وجدت الطريق مفتوحة أمامها للتحرك في منطقة الشرق الاوسط في ظل التصادم والتنافس مابين أيران وإسرائيل على الأدوار والمصالح وأستمرار حالة الأنقسام العربي التي عرفت بمعسكرين واحد للأعتدال وأخر للممانعة .([٣٣])

ويحمل مجالات التحرك التركي في المنطقة سمات خاصة يصب في سياق قلب التوازنات وعمليات الحراك الاقليمي ، لكنه يمتلك أسباباً مختلفة ومتنوعة تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية، وهنا يكفي الاشارة الى أن التغير الذي طال العلاقات السورية– التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط ، بل الجانب الاقتصادي وبشكل ترغب تركيا ان تجعل سوريا بوابتها العربية الى دول الخليج ومصر ، لذلك جرى التوقيع عام ٢٠٠٤ على أتفاقية التجارة الحرة ، وتم الشروع بتطبيقه عام ٢٠٠٧، و في هذا السياق جاء فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول ، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى ، ([٣٤]) كما أن تركيا باتت تسيطر على أقليم كردستان في شمال العراق من خلال أمتلاك قسم كبير من السوق المحلية وأستثمارات مباشرة في مشاريع البنية التحتية ، غير ان السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط يأتي على حساب أدوار باقي الدول؟ والواقع ان الانقسام العربي وغياب التنسيق والتعاون وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك أسهم في نشوء حالة من الفراغ وأنسداد الافق ، الامر الذي اتاح المجال لبروز قوى أقليمية باتت تؤدي دوراً مهماً في المنطقة وأصبحت دول مثل أيران وتركيا تمتلك أدواراً محوريه، بينما تؤدي الدول العربية أدواراً ثانوية في جميع ملفات وقضايا المنطقة .([٣٥])

تبنت تركيا مداخل بدت نسبياً في التعامل مع الثورات العربية ، فأبتداء التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام الى أدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل فيما عد تحولاً نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة([٣٦])

لكن السياسة التركية جاءت اكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا ، اذ عارضت فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو وبدت أقرب الى تبني مدخل الأسهام في جهود الأغاثة الأنسانية مع الأبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط ، وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والأتصالات لمملكتي البحرين والسعودية وأيران فأن الموقف التركي أكتفى بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس والدعوة الى الاصلاح دون أنتقاد مباشر للنظام في البحرين ، وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية ، اذ تجنب التدخل المباشر وأكتفى بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لأنتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية ، وأخيراً تبنت مدخلا مزدوجاً في التعامل مع تطورات الاوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع مطالب المحتجين من جهة أخرى مع تنشيط دور المجتمع المدني في أستضافة أنشتطهم على الأراضي التركية([٣٧])

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف والأختلافات ، فثمة من يراها مؤشراً على الطابع البرغماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس ، وهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في أسر سياستها التوازنية وعدم أنحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراها أخرون مؤشراً على الارتبك والتخلي عن الاسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وأنحيازها لأطراف دون الأخرى ، ويتلاقى هذا الأتجاه مع تفسيرات تركز على المرجعية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية وأرتباطه بالأخوان المسلمين في مصر وسوريا ،([٣٨]) وحسب أغلب المراقبين والمحللين فأن رياح التغيير في العالم العربي قد ستصب في صالح المسعى التركي لزيادة دورها وتأثيرها في المنطقة ، فمنذ أن رفضت تركيا المشاركة فعلياً في الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ ومن ثم موقف أردوغان في مؤتمر دافوس وهجومه على الرئيس الأسرائيلي شمعون بيرس ورد فعله على هجوم الجيش الأسرائيلي على أسطول الحرية وقرار طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة ، كلها مواقف دفعت الكثيريين الى الحلم بوجود نظام سياسي رسمي من الدول العربية يمكنه أن يتخذ مواقف مشابهة تجاه إسرائيل . ويرى بعض المحللين أن أنقرة تعتقد أن الفرصة

باتت مواتية للتخلص من (العبء الإسرائيلي) الذي يقيد حركتها وتطلعاتها في المنطقة ،لاسيما ان الاولوية الحالية لها كسب ثقة عواصم الربيع العربي وليس الوساطة ، كما كان الامر سابقاً في مفاوضات سلام لايبدو لها أي فرصة للنجاح مع حكومة الثنائي المتطرف نتنياهو وليبرمان في إسرائيل

ثانياً : الموقف الإيراني

ان لموجة الثورات و الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، تأثيرها على العديد من دول الجوار ، فما أن تحدث أنتفاضة في دولة معينة حتى تنتقل الى دولة اخرى ، وما ان تخمد في تلك الدولة حتى تثار في أخرى ، وبالشكل الذي أثر سلباً على تلك الدول . فكيف نظرت دول الجوار لتلك الثورات ؟ وهل أتخذت موقف واضح تجاهها ؟ هنا يبرز موقف ايران بوصفها أكبر دول الجوار وأهمها ، وقبل ذلك وبعده الأكثر التصاقاً جغرافيا وتأريخياً بالعرب ، فمن الطبيعي أن تهتم كثيراً بموجة التغيير التي عصفت بعدد من الدول العربية .

فقد كانت المواقف الايرانية من تلك الثورات تراوحت بين الحذر والتأييد والرفض ، فهي حذرة ثم داعمة لها في تونس ومصر ، وهي مؤيدة لها منذ البداية في اليمن وليبيا (مع رفضها للتدخل العسكري الغربي) وهي مفرطة في التأييد والدعم للثورة في البحرين ، أذ كانت تأمل بأن تنجح الأحتجاجات في البحرين لأن ذلك سيعطي لأيران نافذة عربية أخرى للتمدد والتأثير ، وتحديدا لأختراق منظومة مجلس التعاون الخليجي ، لعدة أسباب أولها : دول مجاورة لإيران ، وثانيهما : تختزن أكبر أحتياطي نفطي في العالم ، وثالثهما : ان السعودية أكبر دول المجلس ، وهي المنافس الحقيقي لايران على منطقة الخليج العربي ، لذا سعت ايران الى اختراق البحرين، الا انها اخفقت نتيجة لتدخل قوات درع الجزيرة ([٣٩])

ومما زاد خيبة أمل ايران أن خسارتها في البحرين جاءت متزامنة مع وصول موجة الثورات العربية الى سوريا ، فقد كانت ايران رافضة لها ، وذلك ماعبر عنه محمد صالح صادقيان مدير مركز الدراسات الايرانية – العربية بقوله (ان ايران تدعم حركة الثورة العربية في البلدان الاخرى لكن ليس في سوريا لان دمشق تقاوم إسرائيل ، وطهران تبني علاقاتها مع البلدان العربية بناء على درجة معارضتها لإسرائيل) ([٤٠])

ان المواقف الايرانية من حركة الاحتجاج السياسي التي حدثت في سوريا تاتي من منظور ان اي تغيير في سوريا سيؤدي الى تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة، التي تتمتع ايران فيها بقوة أكبر، ولاسيما في ظل التحالف السوري –الايراني الذي استطاع المحافظة على نفسه أكثر من أربعة عقود،فايران ترغب في أن تهدأ الأمور في سوريا، لان أستمرار الاحتجاجات فيها ستؤدي الى ظهور انتقادات دولية ، وقد يذهب المجتمع الدولي الى فرض عقوبات اقتصادية ضد سوريا ، وهذا يجعل النظام مضطر الى مراجعة أولوياته والتفكير ربما في المحافظة على نفسه بدل التركيز على تحالفات ثمنها باهض، فأيران على يقين اكثر من غيرها بأن ثبات الجبهة الداخلية هو ضمان أساسي لسياسة خارجية قوية وفاعلة ، وقد رأت بنفسها كيف تراجعت سياستها الخارجية في السنوات القليلة الماضية ، ولا سيما بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام ٢٠٠٩.([٤١])

وعلى صعيد متصل ربما تعرف ان موقفها من تطور المشهد السوري سيؤثر بشكل كبير على صورتها المتأثرة أصلا لدى الرأي العام السوري والعربي ، وربما تواجه انتقادا شديداً أقوى من ذلك الذي وجه إلى تركيا بسبب موقفها من الثورة الليبية ، الذي رأى فيه النظام السياسي الجديد في ليبيا وأخرون نوعاً من التواطؤ مع نظام معمر القذافي ،و بالتأكيد لا يمكن فصل كل ذلك عن علاقة ايران مع حزب الله في لبنان ، ومدى التحدي الذي سيواجه تلك العلاقات في المستقبل، أذا تطورت الامور في سوريا . ([٤٢])

وفي الواقع من غير الواضح ما اذا كانت الثورات العربية عززت من موقع وقدرات ايران في المنطقة أو أنها على العكس من ذلك أضعفت موقعها وقوضت نفوذها ، إذ لا يوجد إجماع على أن هذه الأحداث ذهبت بايران الى أحد الأحتمالين بشكل قطعي ، فأنصار الرؤية التي تقول : إن الثورات عززت من موقع ايران ونفوذها يستندون في ذلك على عدد من الحجج منها([٤٣]) :

١–أن الانظمة التي تم الاطاحة بها في الأغلب هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة ، والمتبقية منها تترنح تحت الضغط الشعبي .

٢–أن الرأي العام معاد لإسرائيل وغاضب من أميركا .

٣-أن ايران نفسها تنظر إلى الامر من زاوية أنه (صحوة أسلامية) وأن ذلك سيفيدها في النهاية .

٤-ان الانظمة العربية الجديدة لن تكون مستعدة على الارجح لاتخاذ إجراءات معادية لإيران، وحتى التي لاتزال قائمة ستكون حذرة من اعتماد سياسة خارجية لاتتمتع بتأييد شعبي

أما أنصار الرأي المعاكس الذي يقول : ان الثورات العربية وضعت ايران في مأزق ، وهي تناضل من أجل الخروج منه لتجد مكاناً لها في البيئة الإقليمية التي ستنبثق بعد هذه الثورات فيستندون إلى عدد من الحجج منه([٤٤]) :

١-ان سياسة القمع التي أعتمدها النظام الايراني بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩ ، جعلت الكثير من العرب ينفرون من ايران.

٢-أن صعود الدور التركي وموقف تركيا من غزة سحبا البساط من تحت ايران .

٣-أن الدور الايراني في العراق خلق معارضة واسعة له في المنطقة العربية.

٤-أن تحالف أيران – حزب الله خسر بريقه الذي وصل الذروة في صموده في الحرب . مع إسرائيل عام ٢٠٠٦، ومن ثم فقده مع انغماس حزب الله في السياسة الداخلية اللبنانية .

وعلى العموم ، فأن ماشهدته المنطقة العربية من حراك سياسي قد تنعكس بدورها على ايران،مما سيؤدي الى حدوث ثورة في الداخل الايراني ، فالسرعة الكبيرة في التغيير الذي حصل بالمنطقة من الممكن أن يدفع المعارضة الايرانية لأن تنشط من جديد ، لكن في المقابل فأن النظام السياسي الايراني أصبح متنبهاً لذلك بعد الخبرة التي مارسها في الاحتجاجات الداخلية التي أندلعت بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٩ .

المحور الخامس

الموقف الدولي من الحراك السياسي

كان للعامل الخارجي دورا مهماً للغاية ولكنه بشكل غير مباشر في بعض دوله وربما غير مقصود خاصة في ضوء تمتع بعض الدول الفاعلة على الساحة الدولية بعلاقات متميزة مع بعض الانظمة الحاكمة في الدول العربية التي قام فيها ذلك الحراك ، فانتهت الى اسقاط تلك

الانظمة وحتى عند بدايات انفجار تلك الثورات على شكل حركات اجتجاجية ، لم يكن للخارج تصور واضح ودقيق ومتكامل عن امكانيات تطور تلك الحركات وتحولها الى ثورات ، ولذلك ظل الموقف الخارجي من تلك الحركات ، متذبذبا وغير حاسم وينتقل من هذا الطرف الى ذاك في الاعلان عن المواقف من تلك الحركات ، ولم تحسم تلك المواقف لأقرب اللحظات الحاسمة حينما بدا للجميع ان الحركة تحولت الى ثورة وان المطالب تصاعدت لتصل الى القمة في ضوء صعوبة معالجة الازمة من جانب القائمين عليها ، عند اذ فقد اصبحت مواقف الخارج اوضح واصلب في الوقوف مع الثورات ضد أنضمتها وحكامها .([٤٥])

واذا اخذنا حالات الثورات الشعبية الثلاث في تونس ومصر وليبيا ، فسنجد الموقف اوضح في حالتي تونس ومصر عنه في حالة ليبيا على الرغم من ان النظام في مصر وتونس لم يصل في استخدام القوة والامن الى الحد الذي بلغته حالة ليبيا التي شهدت ليس فقط استخدام قوات الامن ، بل كذلك قوات الجيش فيما يشبه الحرب الاهلية بين الثوار والنظام ، ففي حالتي تونس ومصر نجد علاقاتهما مع القوى الدولية والاقليمية المهمة افضل من تلك التي تربط بين الدولة الليبية وتلك القوى نفسها ، وبالتالي فان مواقف تلك القوى الدولية من حالتي الثورة في تونس ومصر كانت اوضح واقوى من مواقفها مما حدث في ليبيا في بداية الثورة ،([٤٦]) فالموقف الدولي من الحراك داخل ليبيا لم يتطور الى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستخدام القوة العسكرية ، فيما عدا حالة أنزال أو استخدام قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا ، وهو ماتمثل في قرار مجلس الامن (١٩٧٣) الصادر في ١٧ مارس ٢٠١١ ،اما الشهر الذي سبق ذلك التأريخ الذي عرف باستخدام النظام الليبي لكل منظومات قوته العسكرية المسلحة ضد الثوار والمتمردين على نظامه حتى بدا يستعيد المدن والمواقع التي كان الثوار قد سيطروا عليها فلم يشهد موقفا صريحا ولا واضحا مع الثوار او ضد النظام الليبي، وربما يمكن تفسير ذلك باهمية وجود النفط الليبي كمصدر أساسي للطاقة ولاسيما للدول الاوربية والمتوسطية ، انه من النوع الخفيف والجيد النوعية ، والذي يقع بالقرب من تلك الدول ولا يتعرض لمشكلات مثل ما يمكن أن يمثلها مضيق هرمز او قناة السويس في حالة الازمات الاقليمية ، وفضلا عن ذلك فان ليبيا تحظى باهمية مالية للولايات المتحدة والدول الاوربية الكبرى ، وعليه فان تصاعد الموقف الى مستوى قريب من الحرب الاهلية جعل تدخل القوى

الدولية امراً في بالغ الصعوبة في الحالة الليبية عنه في حالتي تونس ومصر ، ففي حالة ليبيا تطلب الامر استخدام القوة العسكرية، وطلبت القوى الدولية موافقة جامعة الدول العربية ، ورغم ان الاخيرة اتخذت قرار يطلب من مجلس الامن فرض حالة حظر طيران على ليبيا لكن قرار مجلس الامن قد تاخر بعض الشئ .([٤٧])

اما في حالتي تونس ومصر فان الحال لم يصل الى حد استخدام القوه العسكرية ، وكان الجيش في حالة مصر واضحا جدا في شأن عدم استخدام القوة العسكرية ضد القوى التي طالبت : باصلاح النظام ثم صعدت مطالبهم الى: اسقاط النظام في ضوء فشل النظام في التعاون الناجح والسريع والايجابي مع مطالب الاصلاح، لأن فشل الة الامن في التعامل مع الازمة وغياب اجهزة الدولة الاخرى غير الامنية عن ساحة التعامل السياسي الناجم مع الموقف، ووضوح موقف القوات المسلحة في عدم استخدام القوة مع الثوار وتفهم مطالبهم والعمل على تحقيقها والتاخر الغريب في اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لفض احتقان الازمة والانتقال بالاخيرة من مرحلة التصاعد اللا محكوم الى مرحلة التهدئة السياسية ،كل ذلك قد جعل الموقف ايسر على القوى الخارجية التي اتجهت تباعاً وتدريجياً الى أعلان التعاطف مع مواقف الثوار والمطالبه بانتقال سلمي وسريع للسلطة وهو ما لم يحدث بالدرجة نفسها ولا بالسرعة نفسها في الحالة الليبية .([٤٨]) ومع ماتقدم فان مواقف القوى الدولية من الثورات الشعبية في الحالات العربية محل البحث تاثرت بالمصالح التي تربط تلك القوى بالدول العربية وأنظمتها واحتمال تعرض تلك المصالح لمؤثرات نتجت عن تطور الازمة وبما يجسد حالة قلق على تلك المصالح وعلى العلاقات الجيدة التي ربما كانت تربط تلك القوى بالانظمة الحاكمة العربية التي كانت الثورات تستهدف خلعها او اسقاطها .

الخاتمـــة

شكلت الديمقراطية والحريات قاعدة صلبة في حركات التغيير العربية حين انتقل صداها بشكل موجات من التظاهر السلمي في جميع أنظمة المغرب العربي ، لتضرب عاصفتها الأقطار العربية في المشرق ، في اليمن والأردن والبحرين وسلطنة عمان والعراق وسوريا من بعدهم لتكشف ضعف سلطات الأستبداد والقهر أمام أرادة التغيير المطالبة بأقامة نظم سياسية ركيزتها الشرعية ومشروعية السلطة التي تأتي بها صناديق الأقتراع ، أن هذا التحول النوعي لحركة الشعوب

العربية هو الذي يرسي دعائم التطور التأريخي اللازم لتأسيس ونمو وأستقرار الحكومات والدول التي تحظى بشرعيتها ومشروعيتها في ممارسة السلطة بل وفي أستكمال بناء الدولة ومقوماتها ومؤسساتها الثابتة ، كل ذلك يقتضي بالضرورة من حركات المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسي أن تنظر الى مقدمات ما أنجزته تجاه نضج مؤسسات الحكومات والدول ومرتكزاتها في المرحلة المقبلة ، أي أن حركة الثورات العربية على الرغم مما سيعكر طريقها من خصومها ، ألا أن تيار التغيير سيكون الأقوى بأتجاه التحولات التي تتوافق ورؤية الأغلبية الساحقة من أبناء الأمة وبما يتلائم ومتغيرات التحضر والتقدم الأنساني ، لأن ثورة ١٤ يناير في تونس و ٢٥ يناير في مصر أفصحت عن أدوات ومميزات من ان أغلب قياداتها من عنصر الشباب الرافض لنزعة التسلط والراغب في التغيير ، الأمر الذي حمل عنفوان التحدي للنظم القمعية ، بطريقة غير مألوفة ليس بالحديد والدم ولا بالعصيان المدني ، بل بمسيرات هادرة تهاوت أمامها كل صور ومظاهر السلطة وأجهزتها ، فقد أوقفت فيها عقارب الساعة التي كانت تدور على مدى عقود من الزمن لصالح الحكام وسلطاتهم ، الأمر الذي جعل كل النظم السياسية في المنطقة أمام مشهد من الذهول والترقب ، والجري الى الامام ليسبق موجة المد الجماهيري العاصف حتى سارعت معظم الأنظمة لتقدم جرعات مسكنه من الأنجازات السريعة والأنتخابات المحلية والبلدية ، واليوم يشهد العالم ، أن حركة التغييرالعربية قد أنجزت الصفحة الأولى لمسيراتها لتنجز صفحات لاحقة من مشوارها على الرغم من أعترافنا أن حركة التغيير العربية قد تباينت من حيث متغيراتها بين السلمي والتخبط والعنف الذي عمد بالدم ، ألا اننا على ثقة بأن الزمن القريب كفيل بنجاحها رغم تعثرها وكبواتها ،وهذه الحالة طبيعية لكل التغيرات والثورات ، ومن خلال ماتقدم يمكن أن نؤشر بعض النتائج من حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية :-

١-أنها حركات شعبية أندلعت رافعة بوضوح مطالبها بالتغيير ، حين كسرت حاجز الخوف من السلطة بكل أدواتها وأساليبها وتمردت على كل التنازلات التي قدمت لها ، وكانت بعيدة عن تدخل القوى الخارجية والأقليمية لأنها كانت عفوية الانطلاقة

٢-أنها حركات شباب التكنومعلوماتية (عبر مواقع الأنترنت والتواصل الأجتماعي) فقد تم تصفير الزمن لصالح الواقع والاحداث والتطورات لهذه الثورات ، الامر الذي كسبت على

مدار الساعات قوى التأييد التي التحقت بها لتشكل صورة من النضال والمصير المشترك . منتفضة لكرامتها المسلوبة وأحدثت ظاهرة سياسية في كل أرجاء المعمورة .

٣-حركات استردت فيها الشعوب حقها المسلوب (الشعب مصدر السلطة) الذي تشدقت فيها الدساتير بعد غياب لسنين طويلة (الحكام مصدر السلطة).

٤-حركات أستعاد فيها المواطن العربي ثقته في التصدي للظلم ، بعد ضمان حجم المسؤولية الجنائية التي تواجه جرائم الأبادة الجماعية وجرائم ضد الأنسانية ، وقراراتها ملزمة في محاسبة ومحاكمة القادة والزعامات التي تتمادى في أنتهاكات أبناء الجنس البشري في كل أرجاء المعمورة ، ولم يعد هناك خوفاً من الأنظمة السياسية القمعية والمستبدة التي تواجه الشعوب بالحديد والنار ، لأن قوى المجتمع الدولي باتت حاضرةلحظة وقوع الحدث ، من منظمات دولية ومجتمعية متخصصة وقوى لها قوة تأثير ضاغط ، كلها تشكل أدوات تقود بالمجتمع الدولي لأتخاذ ما ينبغي ، وأخطرها المحكمة الجنائية الدولية .

ومن خلال كل ماتقدم يتضح لنا بأن الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية كانت نتاجاً داخليا للأوضاع المأساوية التي تعيشها الشعوب العربية في ظل الدكتاتوريات المستبدة ، وقد شاركت في هذه الثورات فئات الشباب مستعينة بوسائل الاتصال الحديثة والمتطورة التي سهلت من عملية التواصل بينهم لقيادة الأنتفاضات وحركات التغيير العربية ، كما أن العامل الأقليمي أثبت بأنه متأرجح بين مؤيد لهذه الحركات ومعارض لتلك حسب مصالح وعلاقات تلك الدولة بالأنظمة العربية الحاكمة ، كما هو الحال في سوريا اليوم ، أما دور العامل الدولي فكان متذبذباً ومتردداً أيضاً في مواقفه ، وهذه المواقف تحكمها المصالح الدولية الخاصة والعلاقات الطيبة مع بعض الأنظمة ، وخلاصة القول أن هذه العوامل مجتمعة لم تقف بوجه المد الجماهيري ، الذي قرر منذ البداية بأن مسيرة اللاعودة عن التغيير كمطلب اساسي .

---

[١] – دينا شحاته ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، السياسة الدولية ،العدد (١٨٤) ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ،٢٠١١ ، ص١١

[٢] – مقتبس من : شادي عبد الوهاب،الثورات في المنطقة العربية :الاسباب وافاق المستقبل ، اوراق الشرق الاوسط (مستقبل الاوضاع في المنطقة العربية في ضوء الثورات العربية) ،العدد(٥٢)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ،ابريل ٢٠١١،ص ٢٩٢.

[٣] المصدر نفسه ،ص ٢٩٤

[٤]– جمال علي زهران ،الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز ابان ثورة ٢٥يناير في مصر ،في كتاب : الثورة المصريه :الدوافع والاتجاهات والتحديات ،الدوحة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٢ ،ص ص ١٣٩–١٤١

[٥] – عبير ربيع يونس ،"راديكالية غائبة :تداعيات الاقتصاد على التحول السياسي في دول الربيع العربي "، اتجاهات نظرية (ملحق) السياسة الدولية ،العدد(١٩١)،القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ٢٠١٣ ،ص٣١.

[٦] – المصدر نفسه ،ص ٣١ .

[٧] – دينا شحاتة ومريم وحيد ،مصدر سبق ذكره ،ص١٢ .

[٨]– وليد سالم محمد ،"النظم السياسية العربية ؛اشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)"، العلوم السياسية ،العدد (٤٧) ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ،ص ٤٩.

[٩] – دينا شحاتة و مريم وحيد ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٢

[١٠] – احمد فاضل جاسم ،"التحولات السياسية في البلدان العربية :دراسة تحليلية في الاسباب وافاق المستقبل" ،العلوم السياسية ،العدد(٤٧)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠١٣،ص٦٩.

[١١] – دينا شحاتة ،مريم وحيد ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٣ .

[١٢] – صدام عبد الستار رشيد سلمان ،ثورات الربيع العربي :دراسة سياسية واجتماعية تحليلية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ،٢٠١٣ ،ص١٠٣.

[١٣] – احمد زايد ،"التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية "،تحولات ستراتيجية (ملحق) السياسة الدولية ،العدد (١٨٦) ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، ٢٠١١، ص ص ٨–٩ .

[١٤] – دينا شحاتة ومريم وحيد ،مصدر سبق ذكره ، ص١٣

[١٥] – صبري سميرة ، دور القوى السياسية المحلية في الثورات : الرؤى واليات التعامل ، في كتاب : التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي :الدلالات الواقعية والافاق المستقبلية ، الأردن ، مركز دراسات الشرق الاوسط ،٢٠١١،ص ص ٣٤–٣٧

[١٦] – عبد المنعم المشاط ، "تأثير الثورات العربية في العلاقات الاقليمية في الشرق الاوسط "،اتجاهات نظرية (ملحق) السياسة الدولية العدد (١٨٩)، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، ٢٠١٢ ، ص ٢٩

[١٧] – صبري سميرة ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٧.

[١٨] – عبد المنعم المشاط ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩ .

[١٩] – صبري سميرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

[٢٠] – المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

[٢١] – دينا شحاته ،مريم وحيد ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٣ .

[٢٢] – المصدر نفسه ،ص ١٣ .

[٢٣] – للتفضل حول هذا الموضوع ينظر : بهاء الدين محمد مزيد، المجتمعات الافتراضية بديلا للمجتمعات الواقية .. كتاب الوجوه نموذجا ،جامعة الامارات العربية ،٢٠١١ ،ص ص ٥–٨.

[٢٤] – وليد رشاد زكي ،من التعبئة الفتراضية الى الثورة ،الاهرام الرقمي ،ابريل ٢٠١١ **digital.ahram .org**

[٢٥]– وليد رشاد زكي ، "الشبكات الاجتماعية .. محاولة للفهم" ،السياسة الدولية ، العدد(١٨٠)، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١٠ ،ص ص ٩٨–٩٩ .

[٢٦] – المصدر نفسه ، ص٩٩، وقارن :جمال علي زهران، مصدر سبق ذكره ،ص ص١٥٢–١٥٣.

[٢٧] – بشير عبد الفتاح ،تركيا والثورات العربية ،اوراق الشرق الاوسط (مستقبل الاوضاع في المنطقة العربية في ضوء الثورات العربية) ،العدد (٥٢) القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١١، ص١٨٧ .

[٢٨] – صدام عبد الستار رشيد سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

[٢٩] – عمر كوش ،تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط ، **www.aljazeera.net**

[٣٠] –المصدر نفسه .

[٣١] – بشير عبد الفتاح ،" مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٩–١٩٠ .

[٣٢] –المصدر نفسه ،ص١٨٨

[٣٣] – محمد نور الدين ، اين اصاب اردوغان واين اخطأ ، صحيفة السفير اللبنانية ، ٣ شباط ٢٠٠٨

[٣٤] – المصدر نفسه .

[٣٥] – المصدر نفسه .

[٣٦] – بشير عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ،ص ص ١٩٠–١٩١

[٣٧] – المصدر نفسه ، ص ص ١٩٥–١٩٦

[٣٨] – عبد الاله بلقزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، ط١ ،منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٢ ، ٢٩٧ وما بعدها

[٣٩] – محمد السعيد ادريس ،"الموقف الايراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات" ، اوراق الشرق الاوسط ،(٥٢) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١١، ص ١٧٨.

[٤٠] – المصدر نفسه ، ص ١٨٧.

[٤١] – صدام عبد الستار رشيد سلمان ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠

[٤٢] – محمد سعيد ادريس ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٨٢

[٤٣] – محمد سعيد ادريس ، "اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعليين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية "، السياسة الدولية ، العدد (١٨٨)، القاهرة ،٢٠١٢ مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ،ص ٧٨.

[٤٤] – المصدر نفسه ، ص ٧٩.

[٤٥] – احمد سعيد نوفل ، دور القوى السياسية الخارجية في الثورات: الرؤى واليات التعامل ، في : مجموعة مؤلفين ، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي : الدلالات الواقعية والافاق المستقبلية ، الأردن، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص ص ٤٨، ٤٩.

[٤٦] – امين الجلبي ، "الموقفان الامريكي والاوربي تجاه الثورات العربية "، اوراق الشرق الاوسط ، العدد(٥٢) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١١، ص ص ٢٢٤– ٢٢٥

[٤٧] – اشرف محمد كشك ،"حلف الناتو .. من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات العربية "،السياسة الدولية ،العدد(١٨٥) ،القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص ٢٢

[٤٨] – امين الجلبي ،مصدر سبق ذكره ،ص ص ٢٢٤–٢٢٥.